

الدولة والسلطة .

هنري لوفيفر
ترجمة : حسن أحجيج

أثار وجود الدولة والسلطات السياسية، الذي يتميز بالوضوح والغموض في آن واحد، عديدا من التساؤلات التي أصبحت تشكل مركز التفكير والمعرفة في العالم الحديث. إن هناك طلبا عاما بهذا الصدد؛ إذ لا يمكن لأية فلسفة ولأي تفكير نظري حول المجتمع والواقع البشري أن يتجنب هذه التساؤلات. فحياة كل فرد منا ترتبط بهذا المجهول الذي عرف بما فيه الكفاية والذي مازال يجهله الكثيرون أيضا ؛ وكذا يشعر كل فرد منا بأن هذا المجهول يعنيه مباشرة؛ أضف إلى ذلك أن مزيجا من الفضول والقلق يحيط بهذه التساؤلات. كيف يمكن للمرء ألا يتساءل اليوم عن السبيل والوسائل التي انتهجها كل من هتلر وستالين للتوصل إلى الهيمنة على شعوب كبيرة وإلحاق عصرهما في هذا المسار الأكثر دموية في التاريخ البشري ؟ ويصدر التساؤل عن شروط المعرفة أيضا : ألم تصبح المعرفة منذئذ مرتبطة عضويا أو مؤسسيا بالسلطة السياسية ؟ أيمن للمرء أن يلغي هذا الرابط الذي لا يختلف اثنان في سمته الواقعية، أيمنه أن يخترق هامشا من الحرية أو يحافظ عليه ؟ هل يمكن للمعرفة أن تصبح مستقلة بذاتها، أن ترتد عن السلطات وأن تدرسها دراسة نقدية ؟ فإذا كان الجواب بالإيجاب، ما هي أهمية هذه المعرفة وما هي فعاليتها ؟ إن التساؤلات تتضاعف وتنصب على الأسئلة نفسها، على المعنى الذي تحمله والهدف الذي تصبو إليه.

إن الفلسفات والبحوث العلمية التي تتجنب هذه الأسئلة المسماة "سياسية" تظل محط ريبة. إذ أنها لا تجيب على مشاكل عصرنا الذي يتميز بتزايد قوة الدولة وتساعد العنف وبارتباط الدولة بالمعرفي والاقتصادي واليومي والإعلامي...

لا تجرى هذه البحوث في هذا الميدان بدون التعرض لبعض المخاطر ؛ فهذه البؤرة المركزية في الحياة الاجتماعية وفي الفكر تحتوي بالفعل على مناطق معتمة وعمياء؛ وتلتقي فيها كل من المعرفة و اللأ معرفة، النفوذ الصارخ والسرية. تتموضع هذه البؤرة المركزية خارج مقولات الفلسفة التقليدية ومفاهيمها (كالذات والموضوع أو الجوهر والعلاقة، مثلا)، مع أن هذه المفاهيم تظل ضرورية لصياغة التساؤلات. فالفلسفة بمعناها التقليدي تمر بمحاذاة هذه البؤرة، على الرغم من أن هيغل Hegel أولا، ثم نيتشه Nietzsche، مروراً بماركس طرحوا مجموعة من الأسئلة القوية والواضحة حول هذه البؤرة وبينوا مظاهرها المتعددة التي مازال البعض منها مقبولا إلى اليوم وتم تجاوز بعضها الآخر.

* — *Philosopher*, les interpretations contemporaines. Sous la direction de C.

Dela campagne et R. Maggion Fayard 1980. pp 265-274.

1. أساطير السلطة

إن كل سلطة سياسية، مرتبطة بهذا الشكل التاريخي من الدولة أو ناك، قد ولدت مجموعة من التمثيلات بكل ما تحملها الكلمة من معنى : احتفالات، أعياد، إخراج ومسرحية، صور، أفكار وإيديولوجيا، تصورات للعالم وللمجتمع، إلخ. لقد كان البعض من هذه التمثيلات يستعمل استعمالا شعبيا من أجل الإبقاء على المسودين تحت الهيمنة؛ وكان بعضها يستعمل استعمالا أكثر ضيقا: إذ أنه كان مخصصا للمهمنين، يمجدهم باعتبارهم مرتبطين بالسلطة وأدواتها. وأخيرا، لم يكن يستعمل الجزء المتبقي منها إلا بشكل داخلي خاص بالأسياى، باعتباره إجراءات ضرورية للحفاظ على وعيهم بالسيادة وتمريه إلى خلفهم.

وسيحدث أن تتطور هذه التمثيلات وتتحول إلى منظومات رمزية واسعة وإلى مجموعة من الأساطير وإلى عمليات أسطرة كبرى. يتعين على التحليل النقدي للسلطة (السياسية) أن يعترف بهذا المفعول المفارق : لقد كانت الأنظمة الاستبدادية أنظمة شعبية، وكان المستبدون الذين كانوا يظهرون أكثر قساوة محط تملق وقبول ومحبة بفعل العودة الضرورية إلى التاريخ. ولا يتم الاعتراف بسمااتهم المكروهة إلا بعد سقوطهم أو موتهم؛ طبعاً، كان يوجد أفراد يكونون كراهية للمستبدين خلال حياتهم وفترة مجدهم ؛ لكن مفعول المحبة (الذي يرتبط ارتباطاً غريباً بالهيمنة، وبالتالي يبدو أنه ملازم لعملية استلاب المهيم عليهم بالتسلط واستلاب المشاركين في العنف الاستبدادي) كان يهيمن نفسه على الكراهية. هكذا كان الأمر بالنسبة لستالين (انظر الأناشيد الجنائزية الهذيانية وعبادة موميائه خلال سنوات عديدة، إلخ). وهكذا الشأن بالنسبة لهتلر إلى حدود هزيمته. ففي العالم الحديث، حلت صورة الإنسان العبقري وصنميته (صورة الأمة، العرق، الطبقة) محل الصورة الدينية للنبي أو صورة التجسيد الإلهي على الأرض.

يمكن للتحليل أن يساعدنا على إجراء تمييز بين الأساطير العفوية للسلطة والميثولوجيات القائمة القريبة من الإيديولوجيا، لكنها تفوق التجريدات الإيديولوجية قوة. ومع ذلك يصعب التفريق بين هذين البعدين للصنمية السياسية. هل تتمثل الميثولوجيا العفوية في صورة الأمير صاحب الحق الإلهي ؟ نعم، لكنها صورة مهذبة بمهارة. إن صورة الشخص المفضل من قبل الآلهة أو صورة رسول الله إلى الأرض تنبثق تلقائياً من مثل ذلك الإيمان الديني ؛ لكنها تهين نفسها وتنظمها. لم تدع الملكية في فرنسا "الحق الإلهي" إلا أثناء عملية بناء جهاز عسكري وإداري وقانوني متين، وخصوصاً بعد إرساء البيروقراطية المتمركزة في شكلها الجيد والمستحق. فعندما كان ملك فرنسا يدافع بضراوة على سلطته ضد الفيوداليين الكبار وضد المدن الكبرى (ومن بينها باريس) في آن واحد، فإنه كان يبدو بوجه قانوني دنيوي وليس بوجه سماوي. إن السلطة التي تريد أن تكون سلطة مطلقة وكذا السلطة المطلقة نفسها (ظاهرياً أكثر منه واقعياً) تميلان إلى أن تقدما عن ذاتيهما صورة فوق طبيعة. والحال أن التمثيل

الأسطوري ل "السلطة" (بلا زيادة ولا نقصان) يوسع من هذه الصورة الأسطورية. فهذه الأخيرة لم تنقرض. إنها تنجح حتى في أن تقدم نفسها بمظهر علمي بالاعتماد على مثل هذا المفهوم الكاذب (الذي يقترب في الحقيقة من الاستعارة ومن نوعية مستترة أكثر مما يقترب من فكرة واضحة) المتمثل في الكاريزم و"الظواهر الكاريزمية" المزعومة (ماكس فيبر M. Weber). تنطلق هذه الإيديولوجيا من جهل بالعنصر السياسي، أي بالشروط والظروف التاريخية وبسلسلات الوقائع والقرارات التي مكنت "الزعيم الكاريزمي" من امتلاك السلطة السياسية. وتجهل هذه الإيديولوجيا أيضا الاستعمال المعلق للعنف، وللخطاب السياسي وللغة الملازمة. فهذه الأطروحة الشهيرة أكثر مما ينبغي تخلط بين مفعول السلطة السياسية وكيفية الوصول إليها (النفوذ، "عبادة الشخصية") من جهة، وأسباب هذا الوصول وأصوله وسيورته من جهة أخرى.

اكتست الصورة المتجانسة للسلطة مؤخرا أشكالا أصلية. إذ اكتشف "المثقفون" والفلاسفة السلطة السياسية وأهميتها (وغالبا ما تم ذلك بعد 1968). إن احتقارهم ل "السياسي" جعلهم لا يفكرون سوى في السلطة في ذاتها. إنها تفتنتهم؛ إنهم يريدون أن يمسكوا بها على المستوى المفهومي، سواء من أجل محاربتها أو من أجل خدمتها. يحدث لهم أن يخدموا السلطة السياسية بالمعرفة، ويقدمون لها هذه الخدمة على شكل أوامر عموما، ونادرا ما يكافئون عليها، وغالبا ما تكون سببا في إنزالهم: تقارير (يذهب معظمها إلى أدرج الوزارات)، تحاليل، دراسات يتأرجح مفكرو السلطة الخالصة بين معرفة خالصة ومعرفة نقدية ومعرفة خاضعة. إنهم ينتهون بأن يروا السلطة في كل مكان. إنهم يستخرجون منها بعض الاستيهامات. وبالتالي لن يكون للسلطة أي أصل تاريخي محدد، ولا أية علة اقتصادية أو سياسية ولا أي منبع أو مورد إيديولوجي. سيوجد إذن عدد لا يحصى من السلطات المتناثرة حتى في أركان المجتمع وأوكاره، سلطات تجمعها السلطة وتكثفها. ويتم التعرف على علاقات التبعية في الأسرة والجنس والحياة الجنسية واللغة والتعليم والملكية والغنى طبعاً... وباختصار، إن تلك العلاقات تلقح الحياة الاجتماعية (وتسجنها بداخلها وتسمم أساسها). ليس للسلطة المنتشرة مناص من أن تجتمع في السلطة، منتقلة على طريقتها الخاصة من النسبي إلى المطلق. كيف يمكن التخلص من السلطة بما أن الخطاب (كلام أو كتابة) لا يكون أبدا إلا خطاب سلطة قائما على سلطة الخطاب؟ هكذا فإن السلط المتناثرة تؤول إلى السلطة المطلقة، وتؤول هذه الأخيرة إلى السلطات المتناثرة المتعددة.

إنها أطروحة ساحرة. لماذا؟ لأن لكل واحد منا حصته من السلطة (ويمكن أن تمارس هذه السلطة على الحيوان، كالكلب أو القط!)، وبالتالي فهو يضطلع ببعض المسؤوليات داخل السلطة، ويمكن لأي منا أن يستغني عنها أو أن يقويها؛ الشيء الذي يقدم تفسيراً تقريظياً للديمقراطية ولبعض الأوهام الديمقراطية (الليبيرالية أو الليبيرالية الجديدة). بالإضافة إلى ذلك، يمكن لهذه الأطروحة أن تقدم نفسها كأطروحة

• كل الكلمات التي تحمل هذه العلامة (*) كانت مكتوبة في النص الأصلي بحروف البدايات، مثلا : Loi

مصادق عليها ومتحقق منها بواسطة التماهي مع السيد، بل ومع الجراد، وهو تماهي تمّ التحقق منه كثيرا من المرات ؛ هكذا يمتد الجزء الصغير من السلطة ليشمل السلطة المطلقة ! ومع ذلك، مازال هذا الموقف المنتشر جدا اليوم بجانب السياسة "الواقعية"، بما في ذلك الفعل والإيديولوجيا. لا وجود في الحقيقة وفي الواقع لسلطة بالمعنى الميتافيزيقي، وإنما توجد سلط سياسية محددة، وبالتالي محدودة. لكن بماذا تتحدد تلك السلطة ومن يحددها ؟ إنها الأعراف والقوانين، والداستير والمؤسسات. وذلك هو ما يحول دون القفز من النسبي إلى المطلق. لا توجد السلطة السياسية إلا في الدولة وبواسطتها، ولا توجد الدولة بدورها إلا بواسطة رجال الدولة الذين يمارسون جزءا من السلط. فالعلاقة الموجودة بين السلط القائمة والسلطة السياسية هي أكثر دقة مما تتصوره الطروحات الأنفة الذكر. إن الأمر لا يتعلق بمجرد "تجسيد أو تحقيق بعض التجريدات، الدولة أو القانون أو الحق. إن الدولة كيان مجرد بالفعل، لكنها لا تقل واقعية، والكشف عن واقعيته النوعية يتطلب تحليلا طويلا وصعبا.

هل يتعين علينا إذن أن نكيف ونتبنى بعد ذلك الأطروحة التقليدية التي لا توجد بمقتضاها سوى سلط محددة جدا ومنفصلة عن بعضها البعض ومحدودة نظرا لأنها تحد بعضها البعض تبادليا ؟ هل يجب علينا أيضا أن نقبل وجود سلط جديدة كالسلطة النقابية أو تدخل الهيئات التي تهدف إلى التجديد، كالتخطيط مثلا ؟ إن مثل هذا الموقف يخاطر بأن يقنع بعض الظواهر التي تعتبر الليبروقراطية أبسط مثال عنها. وينقطع هذا الموقف إلى تخليد لعب التنافس والتناحرات بين السلط، وهي تناحرات تعوق الفعالية، لكنها تحول دون صعود أية قوة كلياوية. وأخيرا، يخفي هذا التنظير ما يحدث فجأة في هذا الميدان : استبدال الفصل القديم بين السلط على طريقة مونتسكيو، بتقسيم العمل السياسي بين التكنوقراطيين والجيش ورجال السياسة المحترفين. سنعود إلى هذا الموضوع لاحقا. فهذه البنية السياسية المعاصرة تفترض وجود جماعات نشيطة، مستسلمة لصراع حاد من أجل الهيمنة، في أحضان سلطة تنزع نحو الموحد الذي لا يشتمل على التضمينات التي تشتمل عليها كلمة "كلياوي".

2 - تاريخ السلطة السياسية وتاريخ الدولة

نعم، كانت توجد مجتمعات بدون دولة، مثلما كانت توجد مجتمعات بدون طبقات ومجتمعات بدون كتابة... كانت توجد مجتمعات ترفض الدولة وتتهرب منها (انظر كتاب ب. كلاستر). ومع ذلك، فإن مجمل هذه المجتمعات قد انقرضت إن لم نقل كلها. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك عديد من المجتمعات التي تخضع للغزاة حتى وإن لم تكن توجد فيها بنية سياسية داخلية : إذ كانت السلطة القائمة على العنف (الجيش) ترسخ نفسها بفعل النصر. وليس صدفة أن يقترح أحد العارفين ب "العالم الثالث" (سمير أمين) إكمال أحد المفاهيم الماركسية، "نمط الإنتاج العشائري" (الشيوعية البدائية)، بمفهوم "نمط الإنتاج الخراجي". إذ كان يتعين على مجمل تلك المجتمعات التي كان يبدو أنها تتمتع بالحرية أن تقدم خراجا ثقيلا إلى هذا الحد أو ذاك، يتم اقتطاعه من منتوج زراعي ضعيف عموما.

إن ملاحظة المرء تاريخيا للانبثاق والدعم العامين للدولة لا يلزمه بتصوير مثل هذه الصيرورة كنتيجة لقصور حراري متزايد في المجتمعات البشرية. من المهم والمثمر جدا تبني أطروحة الانفجارات - الانبجاسات، أي الأطروحة القائلة بحدوث كوارث تولد الإمكانات، ثم تعقبها فترات تتجمد فيها المجتمعات المدروسة، وتتبلور فيها العلاقات وتتمأسس، ويتحقق فيها واحد من كل تلك الإمكانات وليس أكثر.

إن المسار واسع جدا بين المجتمع بدون دولة الزعيم العسكري الذي يوطد سلطته بواسطة النصر من جهة، والدولة الحديثة من جهة أخرى. يمكن للمرء أن يكتب التاريخ أو يعيد كتابته بوضع هذه المسألة في المستوى الأول. لقد حاول هيغل القيام بذلك، حيث أعاد ربط تاريخ الدولة بتاريخ الفلسفة والحق والمعرفة عموما. فلا أحد في رأي هيغل يجهل كون هذا التاريخ ليس شيئا آخر غير تاريخ الفكرة الذي يخفي نفسه في الطبيعة والعقلانية والاجتماعية، وبالتالي ينشط الصيرورة لينتهي في الأخير بالتجسيد في الدولة الحديثة، ويستبدل ماركس وإنجلز هذه الأطروحة الفلسفية بأطروحة ملموسة أكثر من سابقتها : إن مستوى القوى الإنتاجية يحدد بعض "البنيات الفوقية" (الإيديولوجيات والمؤسسات)، ثم يفجرها عندما تتغير هذه القوى أو تتزايد. إذ تظهر بعض التناقضات في أحضان هذا المجتمع المدروس في شموليته والمحدد بعلاقته مع الطبيعة وبالتقنيات والمعارف وبتنظيم العمل الإنتاجي. والدولة تدخل في عداد هذه "البنيات الفوقية". إنها تتغير وتتحوّل ؛ إنها ليست جوهر ومصدر وغاية العقلانية الاجتماعية كما نجدها عند هيغل. بل على العكس من ذلك، إنها تتضمن العنف (عنف طبقة معينة على أخرى). إنها بدأت لكنها ستنتهي بعد أن تبلغ أوجها، شأنها شأن كل ما يحدث في سياق الصيرورة التاريخية.

لقد تم اليوم التعرف على ثغرات هذا التصور. فماركس وإنجلز يكتفيان بتقييم شمولي للدولة : إنها بدأت وسوف تنتهي. إنها تتغير، لكنها تفرض انخراطها مؤقتا ("إجماعا" يبدو كإجماع دائم) في مجتمع تفتقره التناقضات. وذلك ما لا يعتبر نظرية عن هذه الدولة المحددة أو تلك، وإنما نظرية عن شروط نهاية (ذبول) الدولة. إن مماثلة الملكية الخاصة (للأرض) بسيادة الدولة على تراب وطني معين تذهب بعيدا جدا، لكنها لا تقدم أية نظرية. وأخيرا، لم يأخذ ماركس وإنجلز في اعتبارهما شكلا من أشكال نشاط ليس له أية سمة أصلية ولا طبيعية، وإنما ظهر بالضبط مع الدولة: إنه إرادة الهيمنة (أو إرادة القوة). فهذا النشاط يقتضي دوافع وموارد اقتصادية ؛ إنه يتضمنها في أحضانه، لكن لا يمكن اختزاله في هذه "القاعدة"، شأنه شأن أية "بنية فوقية" أخرى.

إن تاريخ الدولة، بلحظاته الحاسمة ومراحلها وحلقاته وتحولاته، يتطابق تقريبا مع "أنماط الإنتاج" التي صنفها ماركس : المدينة - الدولة (العصر القديم)، الدولة الآسيوية (نمط الإنتاج الآسيوي)، الدولة الفيودالية والعسكرية (التي عرفها العصر الوسيط والتي امتدت إلى يومنا هذا)، الدولة الوطنية، وأخيرا الدولة التي تتعهد بتسيير الاقتصاد وتطويره والتي سنطلق عليها في مكان لاحق عبارة "نمط الإنتاج الدولاتي".

فهذا المفهوم الأخير لا يوجد ولا يمكن أن يوجد لدى الماركسيين الكلاسيكيين، بما أنه يتعلق بتشكيلة حديثة العهد مازالت حبلى بالمفاجآت.

3 - شروط السلطة السياسية وحدودها

إن الشروط تشتمل على الحدود. إن محافظة السلطة السياسية على نفسها رهين بما يلي :

أ - وجود موارد من البشر والسلاح والمنتجات المتنوعة والمال (من الخراج إلى الضريبة) ؛

ب - وجود مجتمع منظم يعيد إنتاج العلاقات التي تكونه (من الأعراف إلى القانون) ؛

ج - وبالتالي وجود ضوابط وقيم وإيديولوجيا (أو إيديولوجيات).

مازال من الممكن ممارسة العنف "الخالص" بواسطة النهب وباستخدام المرتزقة. لكن هذا العنف لا يستمر طويلا. إذ أن السلطة تنهار. فمحافظة هذه السلطة على استمرارها رهين بوجود "قاعدة معينة (وهذا ما يعنيه بالضبط هذا المفهوم الذي تكاثرت حوله النقاشات والسجلات العقيمة).

ومع ذلك، يمكن للسلطة السياسية دوما أن تخرق الحدود التي وضعتها "قاعدتها" نفسها. لكن لهذا الخرق مخاطره وتبعاته. فالسلطة السياسية تحاول خرق تلك الحدود بواسطة الحرب التي تدخل في عداد الإمكانيات المحددة والمحددة بواسطة الشروط.

يكفي المرء أن يتفحص للحظة قصيرة هذه اللوحة التي تلخص تاريخ الدولة والسلطة السياسية حتى يدرك التفاوت الموجود بين الأشكال السياسية والشروط الاقتصادية - الاجتماعية. نفهم جيدا كيف سمحت العلاقات الاجتماعية في النظام الفيودالي والأرستقراطي بتكون نوع من الدولة، نعتة هنا بالدولة "الفيودالية - العسكرية". لكن من الصعب جدا أن نفهم كيف ولماذا استمرت هذه الدولة إلى الآن وتركت بصمات واضحة. هكذا الشأن بالنسبة للدولة المجرية والدولة القيصرية، بينما أنهت ثورة 1789 النظام القديم (الفيودالي - العسكري) في فرنسا منذ مائتي سنة. إن التفاوت يحدد حقل التاريخ والفكر التاريخي بالنسبة للعنصر الاقتصادي. إن كل سلطة سياسية تحاول تنصيب نفسها كسلطة مطلقة بما أنها معرضة للموت بفعل الحروب. لكنها لا تفلح في تنصيب نفسها كذلك على الدوام. فالجانب المأساوي للدولة وللسلطة يشكل أيضا جزءا من التاريخ.

4 - الدولة الحديثة

لا يمكننا التاريخ ولا الفلسفة ولا أي علم متفرد من تحديد النمط الذي توجد عليه الدولة فعندما ينطلق الباحث من هذا الميدان المعرفي أو ذاك، فإنه يظل يتأرجح بين الملاحظة التجريبية والتشييد الاعباطي. إن النظرية العامة الموجودة في أعمال ماركس هي الوحيدة التي تمكننا من إدراك هذا الوجود المفارق والمألوف معا، غير أن

أعمال ماركس لا تحتوي على نظرية للدولة. فضلا عن ذلك، إن الدولة الحديثة (الحالية) هي التي تكشف عن ماضي الدولة. سبق وأن وضعه ماركس جيدا.¹ إن الدولة كائن مجرد، لكنه ملموس وموجود اجتماعيا، شأنه شأن السلعة والقيمة التبادلية والمال والنقد. وهذا هو ما يشكل السر واللغز شبه اللاهوتي لأشكال الممارسة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. إنها بمثابة روابط (العلاقات)، وليست جواهر أو أشكال "خالصة" (ذهنية، فكرية أو روحية). ولكي توجد بالفعل، يجب أن يكون لها محتوى من الأشياء والكائنات الاجتماعية (البشرية)، لكنها تعمل بشكل مفارق على إقصاء هذا المحتوى وتميل إلى تحقيق وجود مستقل، لكنها لا تنجح أبدا في تحقيق ذلك تحقيقا كليا، إن هذا المظهر المزدوج يفلت من بين أيدي مجمل المحللين والمنظرين. فبعضهم لا يرى سوى التجريد (ويتعلق الأمر هنا بالدولة، بالقانون، بالحق، بالدستور، الخ) ؛ ولا يرى البعض الآخر سوى الممارسة: الوظائف، البيروقراطية، فعل القمع، التراب الوطني الخ ؛ بينما يظل إدراك النمط الذي توجد عليه هذه "الوقائع" رهينا بالإمساك بمظهرين : المجرّد - الملموس، الوهمي - الواقعي ؛ الشبهي - القوي !

يتعين علينا أيضا ألا نخلط المجرّد - الملموس بالمتخيل والرمزي والتمثيلات المختلفة. بل يجب علينا أن نذهب إلى حد إدراك هذين البعدين (المجرّد والملموس) ضمن وحدة وكلية تجمع بينهما وتتجاوزهما : هذا المجتمع أو ذلك، هذا النمط أو ذلك من إنتاج وإعادة إنتاج العلاقات. إن كل علاقة تتضمن اختلافًا بين الحدود التي تربط بينها، لكن عندما تميل العلاقة نحو الاستقلال، فإنها تميل في نفس الوقت إلى محو الاختلافات التي تحتوي عليها. إن هذا المفعول العام لا يخص الدولة وحدها. إذ ينتج عن ذلك أن تدمر هذه العلاقة شروط وجودها الخاصة بعد أن تحقق استقلاليتها وتعلن أنها علاقة واقعية وحقيقية. عندما يتوفر أفراد واعون على هذه العلاقة، فإنهم يسعون إلى حمايتها أو إعادة بناء شروطها. لذلك فإن المال والرأسمال يميلان إلى إعادة إنتاج نفسيهما بشكل مستقل وبواسطة قوة خاصة (المضاربة، لعب الكتابة) ؛ لكن إذا نجح المال والرأسمال في إعادة إنتاج نفسيهما دون المرور بالإنتاج وتبادل المنتوجات والسوق وإعادة توزيع الأرباح (فائض القيمة)، فسيكون ذلك حتما بمثابة نهاية للاقتصاد الرأسمالي وإعادة الإنتاج الاجتماعي للرأسمال. وينطبق نفس الشيء على الدولة ؛ فهي تميل إلى الحد الذي تصبح فيه تشغل لذاتها وبذاتها، لكن دون جدوى. إذ نجد بعض رجال الدولة البارعيين يضعون بعض الإصلاحات، محاولة منهم لمنع الدولة من الاستمرار في هذا الطريق الخطير الذي يؤدي إلى الانفجار الكارثي. تنزع الدولة الحديثة إلى احتلال كل أرجاء الكرة الأرضية بواسطة منظومة من الدول وليس بواسطة دولة عالمية واحدة. إنها تنزع إلى تحقيق الاستقلالية والوجود السياسي المطلق وأخيرا، إنها تنزع إلى التحكم في تسيير المجتمع برمته، وباختصار،

1 - انظر كتاب ماركس الشهير مقدمة لأسس نقد الاقتصاد السياسي، أنثروبوس، ص 35 وما يليها، وهو نص

يتميز بكثافة وتعقيد يجعلناه نصابا غزارة لا تنضب.

إنها تنزع إلى ما أسميه : نمط الإنتاج الدولاتي. ليس كل ذلك إلا نزوعا، يظل غير متكافئ تبعاً للبلدان والظروف التاريخية، لكنه حاضر في كل مكان.

سأقدم الآن بعض السمات التي تميز نمط الإنتاج الدولاتي (ن.إ.د = M.P.E)، ويمكن أن نلخصها فيما يلي :

أ - أصبح الفصل بين السلطات وهما سياسيا ترسخه الايديولوجيا وبعض المحاولات "الإصلاحية" التي تنتهي دوما بالفشل. وينطبق نفس الشيء على "الشعب" الذي يقدم كجماعة سياسية.

ب - يظهر هذا الشكل السياسي ويرسخ نفسه عندما تتعهد الدولة بمهمة تحقيق التنمية وعندما تسند لها مسئولية "الأزمة" والبطالة ومخلفات الاستراتيجيات التي تنهجها على المستوى الدولي، الخ (وليس لرئيس هذه المقولة أو تلك).

ج - تقتطع هذه الدولة جزءا مهما من فائض المنتج الاجتماعي بالاعتماد على وسائل مختلفة (ضرائب، مقاولات تسهر على تسييرها بصورة مباشرة، المساهمة في "شركات" مختلطة متنوعة، الخ). ويمكن للدولة في "النظام الاشتراكي" أن تذهب تقريبا إلى حد اقتطاع فائض المنتج بكامله (فائض القيمة)، ويعاد توزيعه بعد ذلك تحت رعاية البيروقراطية الدولاتية.

د - يتطابق تقسيم العمل السياسي مع تقسيمات الأعمال الأخرى. فالتكنوقراطية ورجال الجيش ورؤساء الأجهزة السياسية يقتسمون السلطة، أي يدخلون في صراع من أجل امتلاكها.

هـ - تتميز هذه الدولة الحديثة بتعدد أبعادها ومعانيها. إن لها ثلاثة أبعاد أو سفوح : أولا، البعد التسييري للكل الاجتماعي والإداري، وهو بعد أصبح كلي الحضور منذ أن تعهدت الدولة بمهمة التنمية (تاريخ حاسم) ؛ ثانيا، بعد تحقيق الأمن (الضمان الاجتماعي، الأمن الطرقي، تحقيق الأمن في الحياة العامة، الخ) ؛ وأخيرا، بعد الموت (الشرطة، القمع، الجيش، التسليح، الحرب المحتملة).

و - لا تضمن الدولة الحديثة فقط إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية (للإنتاج)، وإنما إعادة إنتاج علاقات الهيمنة أيضا، وذلك على الصعيد العالمي. يعلم كل واحد منا أن منظمة الأمم المتحدة، ككل منظمة ديمقراطية، تجمع بين المساواة الشكلية (القانونية) واللامساواة الواقعية. وتعمل على هذا المستوى العالمي الخطاطة العامة التي تميز عصرنا : التناسق، التجزؤ، التراتب.

ز - وأخيرا، ما هي "قاعدة" الدولة الحديثة ؟ إنها تتمثل في كون الدولة تقتضي بعض الأشكال المتنوعة التي تنظم سلسلات من التكافؤات : السلعة، العقد، القانون، الخ. إنها تصرح بأن سلسلات التكافؤات تتميز بالتكافؤ. إنها المحدد الأسمى للهويات الذي لا يحدد فقط هوية كل عضو فردي (المواطن المحدد بأوراق هويته وحالاته المدنية)، وإنما تحدد أيضا هوية الأشكال وتسلسلات الظواهر الاجتماعية. إنها ترفض الاختلافات ولا تقبلها إلا وهي مقلصة. إنها ليست "ذاتا" (بالمعنى الفلسفي) ولا "موضوعا"، وإنما هي شكل الأشكال، هوية الهويات، التجريد الملموس المزود بقوة

مغرية. إنها كائن لا شخصي، رغم أنها تتجسد دوماً في شخص أو عدة أشخاص (رئيس الدولة، رئيس الحكومة، زعماء الأحزاب، الخ).
"الدولة هي الدولة" : يبدو أن هذا الحشو لا يعني شيئاً. لكنه في الحقيقة يقول الشيء الكثير، شأن مختلف أشكال الحشو الكبرى في الفلسفة : الوجود هو الوجود، الخ. فهذا الحشو يعني أن الدولة تحدد الهوية : إنها الهوية أثناء الفعل، لكن هذه الهوية لا تصبح فعلاً إلا بواسطة البشر الذين يخدمونها ويخدمون إرادتهم في القوة في نفس الوقت:

5 - مستقبل الدولة

يرى ماركس أن القطيعة مع الدولة القائمة، التي يعقبها التلف الدولاتي، يشكل جزءاً لا يتجزأ من العملية الثورية. لقد أعلن ماركس "ديكتاتورية البروليتاريا" كأداة متميزة ضرورية للقيام بهذه المهمة التاريخية أحسن قيام : إنهاك الدولة بعد القضاء على عملية التصنيع التي بواسطتها تنصب الدولة نفسها فوق المجتمع.
ماذا تبقى من هذا المشروع ؟ تجب الإشارة إلى أن سلسلة الأحداث لم تؤكد رؤى ماركس ؟ هل ستدوم الدولة الحديثة إلى الأبد ؟ توضح الأحداث أنها ستعرض لكوارث عديدة : التعفن البطيء، التفكك السريع والانفجار المفاجيء. إنها حركة جدلية تتميز بسمة التجزؤ، وتحمل بعدين مثيرين للقلق : فمن جهة، هناك تقوي الدولة، ومن جهة أخرى، هناك أفولها . لكن هذا الأفول لا يتطابق مع التلف كما يتصوره ماركس وإنجلز ولينين.